الثورة الاقتصادي
الثلاثاء ٨ ذوالحجة ١٤٢٥هـ الموافق ١٨ يناير ٢٠٠٥م العدد (١٤٦٧٨)
Tue 18 Jan 2005 .. 8/12/1425 - No ، (14678)

أكدت أن الدخل يعد العامل الرئيسي والمؤثر على الإدخار:

دراسة: المدخرات المحلية غير كافية لتغطية الاستثمارات الفعلية في اليمن

٣٠٠ مليار ريال حجم مكتنزات القطاع العائلي

□ محمد المكردي

كتب/ علي البشيري

تعد المدخرات المحلية أمراً ضرورياً وحيوياً لتحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب ومقبول بل أن انخفاض حجم المدخرات المحلية يشكل قيداً علية ، وقد ناقشت العديد من الدراسات أهمية تحقيق معدل ادخار مرتفع كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي ، وأكدت دور وأهمية تحقيق معدلات مرتفعة من الادخار المحلي لتمويل التكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية خصوصاً إذا كان البديل هو الاعتماد على الخارج في تمويل الاستثمارات ، وكما نعلم من خلال الفكر الاقتصادي بأن التوازن بين الادخار والاستثمار (التوازن في سوق السلع والخدمات) هو أحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق التوازن الكلي للاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتبدو أهمية وضرورة زيادة المدخرات المحلية في اليمن واضحة نتيجة لانخفاض معدل النمو الاقتصادي الأمر الذي يؤكد أهمية إتباع سياسة ادخارية جديدة وضرورية لزيادة معدل النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة معدل التوظف للعمالة الجديدة التي تتزايد وتنمو بشكل كبير نظراً لما تعانيه اليمن من ارتفاع كبير في معدل النمو السكاني والذي يعد من أعلا المعدلات العالمية والذي يبلغ٣,٥٪ سنوياً مما أثر سلباً في ارتفاع معدل البطالة، ومن هنا تبرز أهمية زيادة المدخرات المحلية في اليمن وتوجيهها نحو الاستثمار في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية ...الخ بهدف تخفيف حدة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد اليمني ، ناهيك عن رفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بمعدل أكبر من معدل نمو السكان، ورفع متوسط دخل الفرد الحقيقي.

وأشارت دراسة علمية أعدها الأخ/ محمد المكردي مدير عام الإحصاء والدراسات الاقتصادية بوزارة المالية ونال بها درجة الماجستير بامتياز من جامعة صنعاء أن اليمن تعاني من الاختلال الدائم والمزمن بين حجم الاستثمار القومي المطلوب والمدخرات القومية المتاحة فقد كانت اليمن في العقدين الماضيين تعتمد بشكل كبير في تمويل برامجها الاستثمارية على المدخرات الخارجية (القروض) ، ونظراً لاستمرارية انخفاض الادخار المحلي في اليمن فإن هذا الأمر يضعها أمام عدة خيارات ، فإما الاستثمار في حدود المدخرات المحلية وهذا يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتدهور متوسط دخل الفرد وتردي مستويات المعيشة وتفاقم مشكلة البطالة والركود التي يعاني منه الاقتصاد اليمني وإما اللجوء إلى التمويل عن طريق فتحتفاقم مشكلة التضخم ، وإما اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ولا يخفى ما لهذا الخيار من مخاطر وآثار سلبية كبيرة تتمثل في أعباء الديون التي تتحملها الأجيال الحاضرة والقادمة ، ولإخراج الاقتصاد اليمني من الأزمات التي يعاني منها فان الخيار الأفضل هو زيادة معدل الادخار المحلي وتأتي هذه الدراسة في أطار إبراز أهمية الادخار المحلي في عملية النمو الاقتصادي ، و تحديد السبل التي يمكن من خلالها زيادة الادخار المحلي في سبيل تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلا .

واستهدفت الدراسة الجوانب المتعلقة بتطور:

هيكل الادخار في الجمهورية اليمنية ومعرفة مدى مساهمة هذه المدخرات في تمويل الاستثمار لتحديد وقياس حجم الفجوة بين الادخار والاستثمار العوامل التي تقف وراء انخفاض حجم الادخار المحلي في اليمن من خلال قياس درجة الارتباط بين الادخار المحلي كمتغير تابع وتلك العوامل كمتغيرات مستقلة وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً في الادخار وكذا دراسة متطلبات وسبل تنمية المدخرات وكيفية الارتفاع بمعدل الادخار المطلوب في اليمن من خلال الإجراءات والأساليب اللازمة لتحقيق ذلك قياس العلاقة بين التراكم الرأسمالي والادخار من جانب والعلاقة النمو بالتراكم الرأسمالي من جانب آخر لمعرفة درجة تأثير الادخار المحلي عليالتراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي .

محتويات الدراسة

وقد احتوت الدراسة على أربعة فصول ، وتسعة مباحث ، وأربعة وعشرون مطلباً

وركز الفصل الأول في مبحثه الأول على دراسة العوامل المحددة للادخار المحلي في الفكر الاقتصادي. وقد استهدف الباحث من هذا الفصل إبراز ما للادخار من أهمية في الفكر الاقتصادي من جانب والاستفادة منه في صياغة النماذج القياسية عند دراسة محددات الادخار المحلي وكذا دراسة العلاقة بينه وبين التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي في اليمن من جانب آخر

أما الفصل الثاني من الدراسة فقد قسم إلى مبـحثين تناول المبحث الأول منه تطور هيكل المدخرات المحلية في الفترة من ١٩٩٠م إلى ٢٠٠٢م من خلال تحليل تطور الادخار المحلي ومكوناته (الادخار العام ، الادخار الخاص) بهدف إبراز درجة تطور الادخار المحلي ونسبته إلى الناتج المحلي وقد استنتج الباحث من هذا التحليل مدى التذبذب الكبير في قيمة الادخار المحلي إضافة إلى تدني نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ متوسط نسبته إلى الناتج المحلي خلال فترة الدراسة ٩,٥٪ وهذه تعد نسبة متدنية إذا ما قورنت ببلدان أخرى ، أما المبحث الثاني فقد حاول الباحث دراسة محددات الادخار المحلي في اليمن من خلال استخدام الأسلوب القياسي بإتباع نموذج الانحدار وطريقة المربعات الصغرى للوصول إلى معادلة الاتجاه العام لدالة الادخار في اليمن وقد أجرى الباحث مجموعة من الاختبارات حيث استخدم حوالي ١٣ متغيراً تمثلت في المتغيرات التالية (الناتج المحلي الإجمالي ، الدخل المتاح ، متوسط دخل الفرد ، التضخم ، سعر الفائدة ، عجز الموازنة العامة ، تحويلات العاملين في الخارج ، الصادرات ، عدد البنوك ، توسع القطاع المصرفي ، الاستهلاك الحالي ، الاستهلاك السابق ، النمو السكاني ، معدل نمو الناتج المحلي) وقد خرجت الدراسة بنتائج تؤكد صياغة الدالة الكينزية في اليمن حيث كان الدخل هو المحدد الرئيسي للادخار إضافة إلى تحويلات العاملين في الخارج ولم يكن لسعر الفائدة أي اثر يذكر فيه وقد تم الاستفادة عند صياغة النماذج القياسية بمجموعة من الدراسات في كل من مصر والسعودية وباكستان .

أما الفصل الثالث فقد تناول دور الادخار المحلي في تمويل الاستثمار وزيادة معدل النمو الاقتصادي في مبحثين ركز المبحث الأول على تطور هيكل الاستثمار بشقية العام والخاص في اليمن ، أما المبحث الثاني فركز على دراسة دور المدخرات المحلية في تمويل التراكم الرأسمالي وقياس الفجوة بين الادخار والاستثمار وقياس مدى كفاية المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات المستهدفة في خطط التنمية باستخدام نموذج هارود ودومار في النمو الاقتصادي.

أما الفصل الرابع من تلك الدراسة فقد ركز على دراسة أهم السبل والسياسات المطلوبة والضرورية لتعبئة المدخرات المحلية في ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول منها دور السياسات الاقتصادية في حشد وتعبئة المدخرات المحلية.

كما ركز المبحث الثاني على إبراز حجم القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة ودوره في جذب المدخرات الخاصة. أما المبحث الثالث فيركز على أهمية نشر الوعي الادخاري بين صفوف العاملين اليمنيين في المهجر والذين يصلوا إلى ما يقرب من المليون عامل وكيفية جذب مدخراتهم في عملية التنمية والنمو الاقتصادي

وأشارت الدراسة إلى أن الدخل يعد العامل الرئيسي المؤثر على الادخار ،وان الانخفاض في المدخرات المحلية وانخفاض مساهمتها في تمويل الاستثمار مما عكس نفسه في ارتفاع حجم فجوة التمويل المحلي يعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض متوسط دخل الفرد اليمني في اقتطاع النصيب الأكبر من الدخل لتغطية الاحتياجات الضرورية من الاستهلاك ، ناهيك عن ارتفاع نسبة الإعالة في اليمن مما يزيد الأمر تعقيدا ، كما أن انخفاض العلاقة بين الادخار المحلي وكل من سعر الفائدة نتيجة العوامل الدينية ونظرتها لسعر الفائدة ، وضعف علاقة الادخار ببقية العوامل المؤثرة على الادخار والتي توصل إليها الفكر الاقتصادي التقليدي أو الحديث مما يؤكد على أهمية إتباع اليمن لسياسة اقتصادية تساعد على زيادة متوسط دخل الفرد مما سيزيد من حجم الادخار المحلي ومن ثم زيادة حجم التراكم الرأسمالي ومعدل النمو الاقتصادي من خلال إتباع مجموعة من الخيارات :

الخيار الأول: تركيز السياسات الاقتصادية بكافة جوانبها في رفع متوسط دخل الفرد كاحد الأدوات المهمة لزيادة حجم الادخار المحلي وبما يعزز من إسهامه في زيادة حجم التراكم الرأسمالي ومعدل النمو الاقتصادي ، وهذا الأمر في حد ذاته يصعب في الأجل القصير نتيجة محدودية الموارد المحلية في اليمن ، إضافة إلى أن المؤشرات الخاصة بمسح ميزانية الأسرة تشير إلى أن النفقات للأسرة في اليمن اكبر من الدخل مما يجعل الادخار سالباً لدى غالبية الأسر في اليمن ، ناهيك عن أن مؤشرات مسح الفقر تشير إلى أن نسبة الفقراء قد بلغ حوالي ٤٦٪ ، مما يصعب من مهمة زيادة متوسط دخل الفرد من خلال هذا الخيار ويتطلب العديد من الإجراءات قصيرة ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل لتحقيق هذا الخيار .

الخيار الثاني : ويتمثل في الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (المدخرات الأجنبية) كأداة لزيادة متوسط دخل الفرد سواء من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن أو عن طريق الاقتراض الخارجي ، وهذا الأمر يعد وسيلة يمكن استخدامها في الأجل القصير ، هنا فإن هذا الخيار لن يكون متاح إلى عندما تتوفر الإرادة السياسية لتوفير المتطلبات القانونية والتشريعية والإدارية المحفزة لتدفق المدخرات الأجنبية إلى اليمن .

الخيار الثالث : إتباع سياسة اجتماعية وسكانية مساعدة على تخفيض معدل النمو السكاني ومعدل الإعالة وزيادة مشاركة المراة في العمل المنتج مما سيزيد من متوسط دخل الأسرة في اليمن ومما سيساعد على زيادة حجم الادخار المحلي في اليمن ، وهذا الأمر يتطلب سياسة طويلة الأجل كون التغيير في الجوانب الاجتماعية والسكانية يتطلب وقت طويل مما يجعل هذا الخيار محدود الفعالية في الأجل القصير .

ومما سبق فان عملية زيادة متوسط دخل الفرد سيؤدي بدوره إلى زيادة حجم الادخار المحلي ويتطلب ذلك مزيجاً من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية في سبيل بلوغ الأهداف المتمثلة في تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي وهذا ما سيكون موضع اهتمام الفصل الرابع من هذه الدراسة والذي سيتركز على دراسة أهم السبل الممكنة في حشد المدخرات المحلية لزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الادخار منخفض نتيجة انخفاض دخل الفرد في اليمن مما عكس نفسه سلباً على حجم التراكم الرأسمالي في اليمن ، ونتج عنة تدني مساهمة التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي ، كما أن هذه النتائج توصلنا إلى استنتاجات أخرى تتمثل في :

١- سيطرة الاستثمار العائلي على نمط الاستثمار في اليمن .

٢- سيطرة نسبة لا تتجاوز ١٠-١٥٪ من المجتمع على ما يقرب من ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لمسوحات الفقر وميزانية الأسرة التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء ، وأن هذه الشريحة لا تستثمر مدخراتها داخل الوطن وتسربها إلى الخارج .

٣- أن نسبة كبيرة من المدخرات المحلية تتسرب من دورة النشاط الاقتصادي وتتحول إلى اكتناز إما بشكل مجوهرات أو سلع معمرة أو مباني أو أراضي أو نقود سائلة .

نتائج

وخلصت الدراسة إلى أن تطور حجم الادخار المحلي في اليمن خلال فترة الدراسة لم يكن بالقدر الكافي بل انه ظل يتذبذب من سنة إلى أخرى ناهيك عن انه حقق في عدد من السنوات قيم سالبة مما يعني أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة في مجال تشجيع الادخار المحلي لم تكن بالقدر الكافي ولم تكن بالمستوى المطلوب مشيرة إلى أن الادخار العام حقق قيم سالبة في معظم السنوات وعلى وجه الخصوص الادخار الحكومي ، نتيجة الخلل في هيكل الإيرادات العامة للدولة وأعتمادها بشكل كبير على الإيرادات النفطية ، والتي وصلت في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة إلى ما يزيد عن ٦٠٪ ، وما لذلك من آثار سلبية على الادخار العام لعدم القدرة على السيطرة على أسعار النفط العالمية كون العوامل التي تتحكم بها عوامل خارجية يصعب على السياسة الاقتصادية المتبعة التحكم في تلك العوامل ، إضافة إلى انخفاض مساهمة الإيرادات الضريبية في هيكل الإيرادات العامة الجارية وتشكيلها نسب متدنية مما ساعد في تذبذب الإيرادات العامة وفق عوامل خارجية يصعب السيطرة عليها والمتمثلة بأسعار النفط وانعكاس ذلك الأمر سلبا على حجم الادخار العام خصوصا والادخار المحلي عموما .

وتوصلت إلى ضعف العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة بل أن هذه العلاقة تكاد أن تكون منعدمة ، إضافة إلى عدم معنوية تاثير سعر الفائدة على الادخار المحلي في اليمن ، مما يؤكد أن هناك عوامل اجتماعية وثقافية ودينية تجعل من سعر الفائدة عامل غير مؤثر على الادخار في اليمن ، وقد جاءت تلك النتيجة مشابهة للنتائج التي توصلت إلية الدراسات القياسية لمحددات الادخار في كل من مصر وباكستان والسعودية والتي تناولناها في الفصل الثاني .

ولفتت إلى أن الادخار المحلي بشقية العام والخاص لم يكن بالحجم الكافي لتمويل التراكم الرأسمالي المخطط له في الخطة الخمسية الأولى ، والخطة الخمسية الثانية مما أدى إلى عدم تحقيق معدلات النمو المستهدفة سواء في سنوات الخطة الخمسية الأولى ، أو في السنتين الأولى والثانية من الخطة الخمسية الثانية .

وأكدت النتائج التي توصلت أليها الدراسة القياسية لمحددات الادخار المحلي في اليمن إلى أن الدخل وتحويلات العاملين في الخارج يعدا العاملين الرئيسيين المؤثرين على الادخار المحلي في اليمن خلال فترة الدراسة وان هذه النتائج تعزز بأن الدالة الكينزية للادخار هي السائدة في اليمن ، كما أن هذه النتائج تؤكد بأن انخفاض متوسط دخل الفرد في اليمن إضافة إلى ارتفاع نسبة الفقر ,ونسبة الإعالة ومحدودية مصادر دخل الأسرة اليمنية باعتبار الرجل هو العائل الرئيسي لأفراد أسرته ، كل هذه العوامل عكست نفسها على زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي الضروري والتهامه النصيب الأكبر من الدخل وما نتج عنه من آثار سلبية على الادخار المحلي .

وأكدت الدراسة عدم التوافق بين حجم الادخار المحلي المتاح والاستثمارات المحلية الفعلية في معظم سنوات الدراسة مما أدى إلي معاناة اليمن من فجوة تمويلية سالبة (فجوة الادخار) ومزمنة وتنامي تلك الفجوة من سنة إلى أخرى باستثناء الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ من سنوات الدراسة والتي يعود السبب فيها إلى تراجع الاستثمار وليس إلى الزيادة في الادخار المحلي ، ناهيك عن أن هذه الفجوة كانت ستكون أكبر لو أن الاستثمارات الفعلية كانت بالحجم المخطط له لتغطية الاستثمارات المستهدفة في الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية ، بل أن المدخرات المحلية لم تكن كافية لتغطية الاستثمارات الفعلية مما جعل اليمن تعتمد في تمويل جزء منها بالاعتماد على المدخرات الأجنبية كالقروض والمنح .

وأشارت إلى تدني نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم سنوات الدراسة ، بل الملفت للانتباه أن هذه النسبة كانت قد بدأت بالتحسن لتعود وتتراجع من جديد في السنوات الأخيرة من الدراسة مما يعزز الاستنتاج الخاص بعدم كفاية السياسات المالية والنقدية المحفزة للادخار في اليمن والتي اتبعتها الحكومة منذ عام ١٩٩٥ ولا زالت مستمرة بها .

وبالرغم من أن فجوة الموارد المحلية قد حققت قيم موجبة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢م إلا أن الباحث يعتقد أن هذه الفجوة لم تكن ناتجة عن الزيادة في حجم الادخار المحلي وكفايته لتمويل الاستثمارات المستهدفة ، بل أن الأمر يعود إلى عدم الاستجابة من قبل القطاع الخاص في زيادة الاستثمار الخاص وهذا ما عكسته بيانات الاستثمار الخاص ، نتيجة عدم توفر المناخ المناسب للاستثمار الخاص ، مما أدى إلى تراكم حجم الادخار في البنوك التجارية وعدم استغلالها في جانب الإقراض نتيجة انخفاض الطلب على القروض وخاصة في مجال الاستثمار .

وأكدت عدم فاعلية سياسة سعر الفائدة التي انتهجتها الحكومة ابتداء من عام ١٩٩٥ في جذب المدخرات المحلية ، بالرغم من أن سعر الفائدة الحقيقي قد حقق قيم موجبة ابتداء من عام ١٩٩٧ ، إلا أن الادخار الخاص لم يستجب بالشكل المطلوب لتلك الزيادة في أسعار الفائدة .

ووفقا للدراسة فقد ارتفع حجم الاكتناز في اليمن حيث بلغ وفق حسابات الباحث إلى ما يقرب من ٣٠٠ مليار ريال تشكل مكتنزات لدى القطاع العائلي بشكل مجوهرات وحلي ووسائل للزينة ناهيك عن النقود السائلة التي يتم الاحتفاظ بها في البيوت وعل وجه الخصوص في الريف اليمني نتيجة ضعف القطاع المصرفي وعدم انتشاره بالشكل المطلوب والكافي وتركزه على المدن الرئيسية ، إضافة إلى انخفاض الوعي الائتماني في اليمن وانتشار ظاهرة التعامل النقدي في إجراء المعاملات التجارية ومحدودية التعامل بالشيكات لسداد الالتزامات ، إضافة إلى انعدام التعامل بالبطائق الائتمانية .

ونوهت إلى أن محدودية انتشار القطاع المصرفي وتركزه بشكل رئيسي على المدن الرئيسية (صنعاء ،عدن ، تعز ، الحديدة ، المكلا)مما حد من دور القطاع المصرفي في جذب المدخرات المحلية . مشيرة إلى أن وجود ارتباط قوي بين الادخار المحلي والتراكم الرأسمالي وهذا ما توصلت إلية الدراسة القياسية الخاصة بدراسة العلاقة بين معدل التراكم الرأسمالي والادخار المحلي وفقا لنظرية سولو للنمو الاقتصادي مما يعزز أهمية الادخار المحلي في زيادة معدل النمو الاقتصادي في اليمن من خلال مساهمته في تمويل التراكم الرأسمالي .

وتوصلت الدراسة القياسية إلى عدم وجود ارتباط قوي بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التراكم الرأسمالي حيث كانت العلاقة بينهما ضعيفة وتكاد تقترب من الصفر مما يعني أن معدل التراكم الرأسمالي خلال فترة الدراسة لم يكن له سوى إسهام ضعيف في معدل النمو الرأسمالي وأن هناك عوامل أخرى تقف وراء النمو الاقتصادي والتي يعتقد الباحث بأنها تتمثل في الاستثمارات الأجنبية في مجالي التنقيب والاستخراج للنفط إضافة إلى إسهام القطاع الزراعي في النمو نتيجة المواسم الجيدة للأمطار خلال فترة الدراسة ، وهذا يقودنا إلى عدم كفاية التراكم الرأسمالي في اليمن لتحقيق معدلات النمو المستهدفة بل أنه لا يكاد يغطي سوى الإهلاك في رأس المال الثابت ويفيض منه الشيء البسيط .

ولفتت إلى أنه لم يكن للمؤسسات التعليمية الدور الكافي في نشر الوعي المصرفي والادخاري بين الأجيال في الفترة الماضية مما اثر سلباً على وجود جيل لا يعي أهمية الادخار في تنمية دخلة الكلي ثانياً.

وأشارت إلى انه ومع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام ١٩٩٥ فقد أخذ معدل الادخار المحلي اتجاها تصاعدياً حيث ارتفع من نسبة٢,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥ إلى ١٤,٢٪ عام ١٩٩٦ إلى أن بلغ أعلى نسبة له وهي ٢٤,٧٪ في عام ٢٠٠٠ ، وعاد ليتراجع ابتداء من عام ٢٠٠١ ليصل عام ٢٠٠٢ إلى ١٧,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

وذكرت أن نسبة الادخار الخاص في اليمن ظلت تشكل اعلى نسبة في هيكل الادخار المحلي في فترة الدراسة باستثناء السنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٠ ، وقد بلغ متوسط نسبة الادخار الخاص الى الادخار المحلي خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٢ حوالي ٦٦,٤٪ ، وأن تحقيق الادخار العام قيم سالبه في عدد من السنوات نتيجة تحقيق الادخار الحكومي قيم سالبة في معظم السنوات والناتج عن عدم التوافق بين معدل نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة كان له الأثر السلبي في التهام جزء كبير من الادخار المحلي وإظهار حجم المدخرات المحلية بارقام أقل .

وتشير الدراسة إلى أن الأسباب الكامنة وراء تحقيق الادخار الحكومي لقيم سالبة في عدد من السنوات ناتج عن العجز الجاري في الموازنة الجارية والذي يرجع السبب فيه للاختلال في هيكل الإيرادات العامة لصالح الإيرادات النفطية ، وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي وانخفاض الطاقة الضريبية في الاقتصاد اليمني إلى اقل من ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بطاقة ضريبية ٢٠٪ في الدول النامية والمشابهة لظروف اليمن إضافة إلى التنامي المستمر والمشابهة للنفقات العامة للدولة بمعدلات أعلا من نمو الإيرادات العامة.

التوصيات

واوصت الدراسة بتنفيذ جملة من الإجراءات الهادفة إلى زيادة حجم المدخرات المحلية في هيكل الاقتصاد اليمني من خلال حشد المدخرات المحلية المتاحة والتي تتشكل في الوقت الراهن مكتنزات خارج إطار النشاط الاقتصادي نتيجة عدم وجود سياسة ادخارية حافزة للادخار ، وذلك من خلال اهتمام السياسة المالية بتحسين مستوى الادخار المحلي من خلال توجيه نسبة أكبر من الاستثمارات الحكومية في القطاعات المنتجة والمدرة للدخل في سبيل رفع مساهمة تلك القطاعات في زيادة الناتج المحلي، وزيادة مستوى دخول الأفراد وبما يساعد على زيادة الادخار المحلي كون الدخل هو العامل الأساسي المؤثر على الادخار المحلي في اليمن وتوعية العاملين اليمنيين في المهجر عن أهمية استثمار أموالهم في مشاريع ذات عائد ومدرة للدخول والحد من استثمارها في العقارات أو الاستهلاك لتلك الأموال وبما يحد من العادات الاستهلاكية السيئة ويساعد على زيادة الادخار المحلي والاستثمار، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي كما دعت إلى إتباع سياسة مالية متشددة وخاصة في جانب الإيرادات ، للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية ، وزيادة الإيرادات الذاتية المتمثلة في الإيرادات الضريبية وعلى وجه الخصوص الإيرادات الضريبية المباشرة وبما يحد من الطاقة الضريبية المهدرة ، والحد من التهرب الضريبي ، ويساعد على زيادة الإيرادات الجارية وزيادة الادخار العام وكذا ضرورة إتباع سياسة نقدية حازمة تساعد على الحد من التقلبات السعريه وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبما يعمل على تهيئة البيئة المناسبة والجاذبة للاستثمارات المحلية والخارجية والإسراع في تهيئة البيئة القانونية والإدارية لإنشاء سوق مالية في اليمن تساعد على جذب المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار، ويفضل أن يتم التدرج في إنشاء السوق المالية ابتداء بالسوق الأولية وانتهاء بإنشاء سوق بورصة للتداول بالأوراق المالية.

كما أوصت الدراسة بإصلاح القطاع المصرفي وبما يعزز الانتشار الجغرافي للمصارف على مختلف المناطق اليمنية ويساعد على رفع مستوى الوعي الائتماني لدى المجتمع اليمني ، ويحفز في جذب المدخرات المحلية والتي تحتفظ بشكل اكتناز لدى القطاع العائلي وإعادة النظر في سياسة سعر الفائدة وبما يجعل تلك الأداة فاعلة ومؤثرة على الادخار المحلي وتساعد على جذب الأموال المتسربة عن دورة النشاط الاقتصادي بشكل اكتناز وتحولها إلى مدخرات ذات عائد ، تساعد في زيادة الاستثمار الخاص وزيادة معدل النمو الاقتصادي وكذا التركيز على دور المؤسسات التعليمية خلال السنوات القادمة في نشر الوعي الائتماني بين أوساط الطلاب من خلال تضمين المناهج الدراسية مواضيع عن الادخار وأهميته في حياة الأفراد ومستقبل الأوطان وبما يساعد على خلق جيل يعي أهمية الادخار على المستوى الشخصي والقومي والقيام بحملات إعلامية مكثفة لنشر الوعي الادخاري وإبراز أهميته

ودعت إلى توفير البيئة الاستثمارية المناسبة التي تساعد على اتجاه المدخرات المحلية المتاحة نحو الاستثمار ،وبما يفعل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ويرفع مساهمته في حجم التراكم الرأسمالي ، وزيادة معدل النمو الاقتصادي ،وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، وعدم تجميد تلك المدخرات في البنوك التجارية كودائع غير مستغلة بينما اليمن في أمس الحاجة لمثل تلك الأموال ، ناهيك عن أن توفير البيئة الاستثمارية المناسبة ستجذب الكثير من الاستثمارات الأجنبية وخاصة واليمن تتمتع بكثير من المزايا النسبية والمقومات المشجعة على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى إعادة النظر في أسلوب دفع الأجور لموظفي الدولة والقطاعين العام والمختلط ، من خلال فتح حسابات للعاملين في البنوك التجارية وتوريد مستحقاتهم إلى تلك الحسابات مما سيساعد على خلق وعي مصرفي لدى عدد غير بسيط من الموظفين والذي يقرب من مليون موظف ، وتعميم تلك التجربة على مؤسسات وشركات القطاع الخاص والإسراع في تهيئة البيئة المناسبة لإنشاء سوق للأوراق المالية في اليمن، وتوفير المقومات اللازمة لجعل هذه السوق فاعلة وكفؤة لما لها من اهمية في جذب المدخرات المحلية والأجنبية بصفتها سوق وسيطة ومتطورة بين المدخرين والمستثمرين كم أن إنشاء هذه السوق سوف تساعد اليمن في توفي التمويل اللازم لسد فجوة الموارد المحلية والتي تعاني منها اليمن منذ زمن طويل وطالبت برفع كفاءة النظام الضريبي وبما يحد من التهرب الضريبي ويرفع من استغلال الطاقة الضريبية المتاحة دون اللجوء لأية زيادة في الشريحة الضريبية وبما ويعزز من حجم الإيرادات الضريبية في هيكل الإيرادات العامة ، ويحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية ، وتنويع مصادر الإيرادات العامة مما سيساعد على زيادة الإيرادات العامة للدولة ، والحد من الهزات المالية الناتجة عن الخلل في هيكل الإيرادات العامة للدولة وبما يعكس نفسه في النهاية على الحد من العجز الجاري وزيادة الادخار العام وإتباع سياسة مالية متوازنة ترتبط بشكل أساسي نمو النفقات العامة بمدى نمو الإيرادات العامة وبما يحد من العجز الجاري في الموازنة العامة للدولة ويساعد على نمو الادخار العام وأن تتضمن أدوات السياسة الاقتصادية العناصر المشجعة على الادخار العائلي ، لما له من أهمية في الاقتصاد اليمني ، إضافة إلى الآثار المرغوبة لتلك السياسات في تنمية العائدات المصرفية .

الدعوة إلى زيادة مستوى الدخل وتوفير البيئة الاستثمارية والحد من التقلبات السعرية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي